احتجاجات العراق...
طموح شعبي يهدّد أسس المحاصصة وشبكات الفساد

عبدالله غانم *

ملخص: تتناول هذه المقالة احتجاجات العراق، حيث دفع سوء الأوضاع المعيشية والتهميش والرغبة بالحصول على الحقوق الأساسية إلى خروج الناس في مظاهرات واسعة في مدن وسط العراق وجنوبه، وأدّى التعامل الحكومي معها إلى إشعال الأوضاع، وتضامن شرائح مجتمعية عدة مع المظاهرات التي تتسم برغبتها في الوصول إلى حياة كريمة، لا يكون الفساد والسلاح العاملَين الأكثر وجودًا فيها، وأسهمت شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بالتأثير إيجابًا في استمرار جذوة المظاهرات، وتوعية الجمهور المشارك في العديد من القضايا. ويتميز الحراك الجاري بأعمار المشاركين فيه، فهم من الشباب المنحدرين من المناطق المعدمة والمحرومة، يشاركهم آخرون ممن يمتازون بفعاليتهم الشعبية وتعليمهم الجامعي.

*باحث، العراق

Iraq Protests a Popular Aspiration against the Foundations of Quotas and Corruption

ABDULLAH GHANEM *

ABSTRACT *This article discusses the protests of Iraq after marginalization and the wish to get basic rights led to large demonstrations in the central and southern Iraq. The government dealings ignited the situation and several social segments solidarity with the demonstrations, which were characterized by their wish to reach a decent life in which corruption and weapons are not the most present factors. The social media contributed positively to the demonstrations' persistence. The movement is characterized by the ages of the participants, as they are young people from the indigent areas, shared by others who are distinguished by their popular activities and university education.*

*Researcher, Iraq

رؤيـة تركيـة
2020-(9/1)
69 - 57

DOI: 10.36360 / 1560- 009- 001- 004

مقدمة

عرفت الحالة السياسية العراقية عدم استقرار مستمر منذ 2003 وحتى اليوم، وتراكمت على مدى سنوات مظالمُ وأنماط من الحرمان وغياب العدالة في توزيع الثروات الوطنية، رافقت ذلك أنواع مختلفة من أشكال الرفض والاحتجاج، تجسد آخرها في احتجاجات تشرين الأول 2019م، التي تسعى إلى تغيير أهم سمات النظام الحالي، وهي: المحاصصة على أساس طائفي، والفساد، وسوء الإدارة، وقد تمكّنت المظاهرات الجارية من الحفاظ على سلميّتها رغم العنف غير المسوَّغ الذي جوبهت به، وحاولت الحكومة إغراء المتظاهرين بتقديم حزم إصلاحية، لكنها أخفقت بإقناعهم بالرجوع إلى منازلهم.

تباينت ردود الأفعال في الوسط السياسي تجاه الأحداث الجارية، وشكّكت أحزاب وفصائل مقربة من إيران في الأسباب الدافعة إلى الاحتجاجات، ملقية بأسباب الاتهام تجاه «إسرائيل» والسعودية والولايات المتحدة. كما عوّلت كتل سياسية على عامل الوقت لتململ المتظاهرين وانفضاضهم بالاعتماد على إستراتيجية تقضي بإنهاكهم، وتقييد حركتهم، وعدم استثارتهم -قدر الإمكان- للوصول إلى حالة من الاحتواء التي يأملون أن تقودهم إلى التهدئة وإنهائها.

ما أسباب هذه الاحتجاجات؟

لم تأتِ احتجاجات تشرين الأول 2019م في سياق غير مألوف في الحدث العراقي اليومي، ولا وهي ليست فعالية نادرة على الشارع العراقي، إذ شهدت البلاد المئات من المظاهرات، كان أقربها لمظاهرات تشرين الأول 2019 مجموعة من الاعتصامات لخريجي الجامعات، ومن حملة الشهادات العليا المطالبين بتعيينهم. وفي الأشهر الأخيرة التي سبقت الاحتجاجات الحالية نشبت مظاهرات تطالب بإقالة الفاسدين ومحاكمتهم، ورفعت شعارات تنادي بضرورة تحسين واقع الخدمات، وتوفير فرص العمل، والشكوى من الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي، وضمان تدفق المياه النظيفة. وقبل انطلاق موجة التظاهرات الحالية نفّذت السلطات المحلية مجموعة من الإجراءات التي رفعت من مستوى الامتعاض الشعبي تجاه السياسات الحكومية، منها: إزالة بعض مجمعات السكن العشوائية، من دون تقديم بدائل مناسبة، ومكافحة أماكن البيع غير المرخصة، ومنع عمل «البسطات» والعربات الجوالة التي تمثّل لبعض العوائل مصدر رزقهم الوحيد... هذه الإجراءات عُدَّت عملية فرض لسلطة القانون على الطبقات الفقيرة والمهمّشة بطريقة تعسفية، غير مراعية لظروفها، ويوازيها غض الطرف عن كبار الفاسدين، وصفقات شراء المناصب.

عند الحديث عن أسباب الأحداث الجارية لا يمكن إلا أن نشير إلى أنّ عوامل غياب العدالة في توزيع الثروات، وازدهار الفساد، والاقتصاد المتردّي– كانت دافعًا ومحرّكًا مهمًّا فيها. فمنذ عام 2003 وحتى اليوم كان تعاظم أموال وثروات الطبقة السياسية الحاكمة وشبكات المتنفذين والمسؤولين– سمة بارزة للنظام السياسي، في مقابل تفشٍّ للفقر، وتدهور مستمر في اقتصاد الفرد. وبينما كانت الحكومة تدعو علانية إلى العديد من المشروعات الاستثمارية كانت اللجان الاقتصادية للأحزاب وشركات المسؤولين في السرّ تحوز أغلبها، أو تنال حصصًا كبيرة منها، وأصبح ضياع المال العام وضعف التدبير والإدارة من ملامح النظام الحالي، وكانت السياسات الحكومية المعتمدة على رؤى أحزاب وجماعات تستند في توزيعها للأعمال والثروات إلى المحاباة والمحاصصة، وأسفر الإعلاء من شأن الولاء الحزبي والتشابه المذهبي في التولية والتنصيب إلى تقدّم طبقات سياسية متوالية، لا تضع حسن الأداء والكفاءة في المنجز معيارها الأساسي في العمل. وقد انعكس هذا سلبًا وبشكل واضح على طبيعة المخرجات الحكومية، فوفقًا لتصريحات نيابية تجاوز عدد المشروعات الوهمية في العراق 6000 مشروع، كلّف الميزانية العامة نحو 178 مليار دولار،[1] أمّا عمليات غسيل الأموال فإنها أطاحت بنحو 60٪ من إجمالي

واردات العراق من بيع النفط منذ 2006 وحتى 2014، والتي بلغت نحو 550 مليار دولار، ووفقًا للجنة المالية البرلمانية فإن هذه الأموال جرى بيعها أولًا في مزاد العملة ببغداد، ثم جرى تحويلها إلى خارج البلاد عن طريق شركات أهلية ومكاتب الصرافة في ظروف غامضة.[2]

من جانب آخر، وبينما يطفو العراق على ثروة نفطية هائلة بمتوسط إنتاج يومي يبلغ 4.7 مليون برميل يوميًّا يضعه في المرتبة الثانية بعد السعودية بوصفها أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»- كانت نسب الحرمان من العمل واستفحال الفقر يشهدان ارتفاعًا ملحوظًا، فوفقًا لأرقام وزارة التخطيط العراقية تجاوزت نسبة البطالة في البلاد 22٪، أما تقارير وبيانات هياكل دولية، كالتي أصدرها صندوق النقد الدولي في أيار 2018، فقد أشارت إلى أن نسبة شباب العراق العاطلين عن العمل تبلغ نحو 40٪.[3]

وعلى الرغم من انتهاء تنظيم داعش بوصفه أكبر تهديد أمني للبيئة الاستثمارية في البلاد، إلا أن مرحلة ما بعد استعادة الموصل من التنظيم اقتصر التحسن فيها على مستوى الأمن في البلاد، وانخفاض العنف بشكل ملحوظ، ولم ينعكس هذا إيجابًا على البيئة الاستثمارية، إذ حافظ العراق على مرتبته المرتفعة في لائحة الدول الأكثر فسادًا في العالم، إذ تبوَّأ المرتبة الـ12، بحسب منظمة الشفافية الدولية،[4] وهذا جعل منه بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي، بسبب انتشار الرشوة. كما دفعت عمليات المزاحمة غير القانونية من قبل لوبيات الفساد إلى حجب أي فرصة ممكنة في منح الثقة للقطاع الخاص، وتعزيز دوره في التشغيل وتوليد الأعمال. ويرى باحثون أن واقع الفساد في العراق يتجاوز الحالة الفردية وحالة التردّي الأخلاقي للشخص، إلى كونه جزءًا من المنظومة السياسية العراقية.[5]

إضافة إلى هذا، أدّت هوية الدولة القائمة على المحاصصة الطائفية، واعتمادها على قوانين تكرّس التفرقة انتعشت على إثرها هويات فرعية ثانوية غير جامعة داخل المجتمع الواحد- إلى تنافر شعبي متنامٍ من النظام السياسي الحالي، وهز الثقة بمشروعيته. بموازاة ذلك وعلى نحو عكسي متصاعد نمت هوية عراقية ذات وعي وحسّ عالٍ بالوطنية، وصلت إلى الذروة، تمثّلت لدى الفئات الشابة المنخرطة في الاحتجاجات التي لا ترى في الجماعات الحاكمة ولا في نمط الحكم السائد بعد 2003 أفضل تمثيل لها.[6] فهي ترفض ما تعارفت عليه الأحزاب الحاكمة، والفصائل المتنفذة في ارتهان قرارها للأجنبي بشكل عام،

> **إنّ الفئة الشبابية الداعية إلى التغيير وأخذ الحقوق التي تتراوح أعمارها بين 18 و30 عامًا- هي قوام هذه الاحتجاجات وعصبها الأقوى ووقودها وتتسم هذه الفئة بأنها لم ترتبط بمرحلة حزب البعث**

وللاعب الإيراني منه بشكل خاص؛ لكونه اللاعب الأقوى في المشهد العراقي، الذي استثمر في الأحزاب والفصائل الشيعية الحاكمة منذ سنوات سبقت 2003، ثم انخرط أكثر بعد هذا التاريخ في بناء شبكات النفوذ السياسي والاجتماعي والتأثير العسكري والتوجيه الثقافي عبر مشروعات لم تقتصر على وسط العراق، وجنوبه ذي الغالبية الشيعية فقط، بل امتدت أيضًا إلى المناطق الغربية والشمالية ذات الأغلبية السنية.[7] وليس سرًّا أن قوة تأثير اللاعب الإيراني تصل إلى التحكّم في تعيين وكيل وزير، ومنع منح منصب المدير العام لآخرينَ، فضلًا عن المناصب الأرفع.

ويمكن ملاحظة أن مستوى الانتماء لهوية عراقية جامعة أصبح أكثر وضوحًا لدى الفئات الشابة، وأن الخطاب المعزّز للشعور الوطني والاعتزاز بالأرض والوعي بالتاريخ العميق للبلد- أصبح أكثر ارتفاعًا. وقد تعمّق هذا الشعور بعد الانتصار على تنظيم «داعش» وتحرير المدن، وهو ما يتقاطع مع رؤية النظام السياسي للبلد القائم على تجزئة الهوية الجامعة إلى أغلبية وأقلية، طائفية وإثنية، والارتهان للقرار الأجنبي والدول الإقليمية. وهو ما يمكن تلمّسه من خلال الآمال التي أعلن الشباب عن رغبتهم في تحقيقها، والتي من بينها الوصول إلى عراق

خالٍ من المحاصصة في نظامه السياسي وفي طبيعة الشعاراتِ المرفوعة -مثل «نريد وطن، ونازل أخذ حقي»- والأهازيجِ المغنّاة،[8] وتعاملِ المحتجين فيما بينهم، إضافة إلى عدم الاحتفاء بقادة الطوائف، ورموز الجماعات الدينية، والرسائل الموجهة إلى الطبقة السياسية، فميزة هذه الاحتجاجات أنها تعتزّ بهوية وطنية خالصة غير ملوّثة بالطائفية، ولا بهويات ضيّقة عمل على تكريسها نظام ما بعد صدام، من خلال القوانين والممارسات الحكومية.

ومما يفسر ذلك أكثر أنّ الفئة الشبابية الداعية إلى التغيير وأخذ الحقوق التي تتراوح أعمارها بين 18 و30 عامًا- هي قوام هذه الاحتجاجات وعصبها الأقوى ووقودها، وتتسم هذه الفئة بأنها لم ترتبط بمرحلة حزب البعث، وتشكّلَ وعيها بعد الغزو الأمريكي، وفهمت واقعها والطبقة الحاكمة عبر مصادر متعددة للتلقي؛ أهمها: الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، واعتادت على تغذية فكرية ومعلوماتية متنوعة لا تنحصر في القنوات الموجّهة أو التي تسيطر عليها الأحزاب الحاكمة والمليشيات المتنفذة، بل تعتمد أيضًا وبشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي في تلقّي المعلومة والتحشيد والتنظيم، ووفقًا لاستطلاع أجراه «مركز تجميع بيانات النجف» الذي نشر في 2019/ 11/ 21 وشمل عينة من المتظاهرين في ساحة التظاهر بالمدينة مكونة من 1107 شخص- تبيّن أن نحو 83.46٪ منهم يستخدمون الإنترنت مصدرًا لتلقي الأخبار، وأنّ نسبة المعتمدين على غيره تبلغ 16.54٪، في حين أن نسبة إجمالي المشاهدين للتلفاز من العينة لم تتجاوز 28.9٪.[9]

ماهي خريطة المحتجين

منذ انطلاق التظاهرات على شكل تجمعات متفرقة، ثم توسعها إلى احتجاجات سلمية مدنية مستمرة- تعاملت الحكومة معها بقسوة واضحة لم تكن لتقوم بها لو كان المحتجون ينتمون إلى حزب أو فصيل سياسي،[10] وكان شعار «سلميّتنا هي سلاحنا» حاضًرا في جميع المشاهد، على الرغم من عمليات القنص والاغتيال بأسلحة كاتمة للصوت، واستخدام أشد أنواع القمع غير المسوَّغ، الذي أفضى إلى مقتل وجرح أكثر من 20 ألف شخص، من بينهم أكثر من ثلاثة آلاف مواطن تحوّلوا إلى أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ورغم انقضاء أكثر من شهرين على انطلاق الاحتجاجات حتى كتابة هذا البحث- لم تبرز بين المتظاهرين قيادة موحدة، ولم يظهر فيهم متحدث رسمي باسمهم، وهذا يمثل خطوة إيجابية وسلبية في الوقت نفسه، فهي إيجابية؛ لأن وجود مثل هذا -سواء أكان شخصًا أم هيئة- يسهّل من استهدافه والضغط عليه حكوميًّا أو من قبل «طرف ثالث»، وهي سلبية؛ لأن عدم وجودها يقلّل أو يعدم فرص استحصال مكاسب سياسية.

وبالنظر إلى المدن التي اشتعلت فيها الاحتجاجات، فإن الجغرافيا التي انتشرت فيها هي مناطق تضمّ أغلبية شيعية عربية، تتمتع بموارد طبيعية ونفطية ضخمة، لكنها تعاني الإهمال، والفقر المدقع، وندرة الأعمال، وغياب مفردات الحياة الكريمة،[11] وعُدَّت لسنوات الحاضنة للأحزاب الشيعية الحاكمة، إلا أن المظاهرات الحالية لا يمكن عدّها حراكًا ذا هوية طائفية، رغم أن الشيعة العرب عمادها والأغلبية العظمى من المشاركين فيها، فالمحتجّون لم يرفعوا إلا أعلامًا عراقية خالصة، وحافظوا على ترديد شعارات غير حزبية ولا فئوية، تطالب بإنهاء التمييز على أساس الهوية الدينية، والتخلّي عن المحاصصة أداةً للحكم وتوزيع المناصب. هذه السمات مجتمعة جعلت من إمكانية تنميط المتظاهرين وتجزئتهم، ومن ثم إسقاطهم إعلاميًّا والتحريض عليهم تمهيدًا لفض اعتصاماتهم- أمرًا بالغ الصعوبة، فلا هم من العرب السنّة الذين يمكن وسمهم «بالإرهاب»، أو اتهامهم بالطائفية كما حدث في الحراك الذي اجتاح المحافظات الشمالية والغربية بين عامَي 2012 و2013،[12] وليسوا من العلمانيين الذين يمكن وصمهم «بالانحلال واتّباع الغرب».

خريطة الاحتجاجات في العراق. المصدر: موقع نون بوست

وفي الإجابة عن سؤال يقول: ما فئات المحتجّين؟ فإنني اتّفق مع التفصيل الذي نشره الدكتور هشام الهاشمي في مركز الجزيرة للدراسات[13] (الذي أنقله هنا بتصرف واختصار)، حيث أفاد أنّ القوى الفاعلة والحاضرة في الشارع بمظاهرات أكتوبر 2019م يمكن توزيعها على النحو الآتي:

1	الفئات الفقيرة والكادحة والمحرومة، إلى جانبها فئات شبابية متعلّمة تمتاز بحماسها إلى التغيير، وفعاليتها الجماهيرية، والقدرة على التعاطي مع السوشيل ميديا، وكلتا المجموعتين تشكّل 90٪ من المشاركين.
2	قطاعات ذات نزعة دينية شكلية غير مؤدلجة.
3	مجموعات تنتمي إلى الأحزاب الشيعية المعارضة، كالصدريين والحكمة وكتلة النصر.
4	مجموعات تنتمي إلى أحزاب تقليدية، كالتيار الليبرالي والشيوعي والقومي.

شكل يوضح الفئات الموجودة الاحتجاجات في الشارع العراقي

ويمكن أن نضيف إلى هذه الفئات تلك التي تقف معها عن بُعد، التي ساندتها لسلميتها وخطابها الحضاري الجامع:

عراقيو الخارج

وهم العراقيون الذين قادتهم ظروف الحياة إلى العيش خارج القطر لاعتبارات مختلفة، ممن أسهموا في إسناد المظاهرات إعلاميًّا عبر القنوات الفضائية والصحف، ومن خلال زيادة انتشار المواد الفيديوية، وتكثيف المعلومات ونشرها في مساحات واسعة في العالم الرقمي، وتقديم الدعم والإسناد المعنوي، علاوة على إبداء الرأي والمشورة بحكم أنهم عاشوا ضمن مجتمعات ذات تجارب مختلفة.

أبناء المناطق الشمالية والغربية

وهم الذين اكتووا بنيران تنظيم «داعش»، ورزخت مناطقهم تحت احتلاله الغاشم، ولا تزال تعاني ويلات ما بعد الحرب القاسية عليه، الذين يرون فيما يجري أنّه جزء من تطلعاتهم بعد أن خذلتهم الحكومة بعدم التعامل بجدية في ملف الإعمار وإعادة بناء مناطقهم التي تحولت إلى ركام. هؤلاء وإن كانوا لم يخرجوا بمظاهرات علنية[14] كالتي خرج بها أبناء النجف وكربلاء والديوانية، إلا أنهم يتعاطفون معها، ويتفقون مع مطالبها التي تركّز على الحقوق الأساسية، ورفض الطبقة السياسية الحاكمة، والتي خرج بعضهم من أجلها إبّان ما عُرِف إعلاميًّا بـ«الحراك السني».

ما الذي يريد المتظاهرون تحقيقه؟

ركّز أغلب ما رفعته الاحتجاجات الشبابية من شعارات على المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية، ومكافحة الفساد، ورغم إلقائهم اللوم على النظام السياسي والمحاصصة بوصفهما

السبب الذي قاد البلد إلى حاله الآن، إلا أنّ أهم ما طالبَ به المحتجّون في المطالع الأولى من المظاهرات التي دامت نحو أسبوع- كان يركز على مكافحة الفساد، وتوفير فرص عمل، وتوزيع الثروة الوطنية، بعيدًا عن الإرادات الحزبية. فالدوافع التي تحرّك من أجلها المحتجّون ذوو المجموعات الصغيرة في بادئ الأمر تشكّلت من طيف متنوع من العاطلين عن العمل، والمفسوخة عقودهم من الأجهزة الأمنية، والباعة الجوالة ذوي الدخل المتدني جدًّا، وغيرهم ممن فُرِضت عليهم إجراءات انتهت إلى حرمانهم من مصادر رزقهم. وقد جُوبهت هذه المطالب بتعامل أمني عنيف غير مسوّغ، حتى أدانته العديد من المنظمات الحقوقية العالمية. على إثر ذلك أعلنت الرئاسات الأعلى في البلد سلسلة من الوعود، تمثّلت بحزم إصلاحية ذات طابع اقتصادي واجتماعي، إلا أنّها لم تلقَ استجابة لدى المتظاهرين؛ لعدم ثقتهم بها؛ نتيجة لتجارب سابقة مماثلة.

إنّ ردّ الحكومة الدموي، والاتهامات التي أُطلِقت تجاه المتظاهرين بأنّهم يتبعون لأجندات دول أخرى كالسعودية و«إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية،[15] إضافة إلى الاحتقان الشعبي المتراكم، والضعف في ضبط الأمن، وإخفاقها في منع إطلاق الرصاص الحي على

المحتجين من قبل «الطرف الثالث»،[16] وارتفاع أعداد القتلى والمصابين- كلّ ذلك ساعدعلى جذب فئات أخرى إلى الحركة الاحتجاجية، إذ انضمّ إليها طلاب المدارس والجامعات، وعدد من الهيئات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى طيف متنوع ممن ينتمون إلى طبقات فقيرة ووسطى أخرى، وهذا أدّى إلى اتساع المظاهرات، وارتفاع سقف المطالبات لتصل إلى رفض الطبقة السياسية والأحزاب المتنفذة بأكملها، سواء المشكّلة للحكومة الحالية أو تلك التي تُوصَف بالمعارضة، والمطالبة بإصلاح عملية الانتخاب عبر تغيير قانونها والمفوضية المستقلة للانتخابات، ورفض طريقة إدارة الدولة، ووجوب حصر السلاح بيدها، ومحاسبة الفاسدين، وتقديمهم إلى محاكمات وطنية عادلة[17]، وشملت مطالبتهم أيضًا الدعوة إلى دولة ذات سيادة، خالية من التأثير الأجنبي بشكل عام، والتأثير الإيراني منه على وجه الخصوص، ورفع المحتجّون شعارًا يندّد بالقيادة الإيرانية. ووفقًا لهذه المعطيات يمكن فهم سبب عدم عودة المحتجّين إلى منازلهم بعد استقالة رئيس الوزراء، عادل عبد المهدي، رغم السعادة التي أبداها المحتجون في تحقيقهم لأول نجاح كبير في مسيرتهم، فمطالبهم تتعدّى استبدال واحد بآخر من الطبقة السياسية نفسها، فهم يطلبون إصلاحًا شاملًا يتجاوز «عمليات التجميل» والتغيير المحدودة.[18]

سخط شعبي واسع على إيران.. ما السبب؟

بات هتاف: «إيران برا برا.. بغداد تبقى حرة» واحدًا من أكثر الهتافات ترديدًا في حركة الاحتجاجات الأخيرة، إلى جنب المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن الوضع المتردي. وفي وسط ساحة التحرير ببغداد عبّر المحتجون برسوم كرتونية ولوحات فنية وأهازيج شعبية رفضهم للتدخل الإيراني في البلاد، كما ارتفعت الشعارات ذاتها في المدن المقدّسة لدى عموم الشيعة: ككربلاء والنجف، ومُزِّقت صور آية الله علي خامنئي والجنرال العسكري قاسم سليماني في مدن عدة.

ينظر قطاع واسع من العراقيين إلى الحكومة الإيرانية بوصفها الراعية والمتحكمة بالطبقة السياسية الحالية، والسخط الذي أبدته الحركة الشبابية الاحتجاجية على المنظومة الحاكمة تلقّت طهران النصيب الأكبر منه، باعتبارها اللاعب الأجنبي الأكثر تأثيرًا في العراق. ولطالما أكّد زعماء الأحزاب والفصائل الشيعية الموالية لإيران عمق علاقاتهم بإيران، والتزامهم بتوجيهات المرشد الأعلى، واستعدادهم لخوض معارك نيابة عنها، فضلًا عن الانضواء تحت رايتها في مواجهة بلدهم، يُضَاف إلى ذلك أنهم يُتَّهمون بأنّهم هم «الطرف الثالث» الذي استُخدِم أداة عنف وإرهاب ضدّ المتظاهرين. ويَعدّ جمهور كبير من العراقيين أنّ طريق الوصول إلى عراق قوي لا يخلو من وجوب إنهاء الهيمنة الإيرانية على القرار السيادي، ومنعها من اعتبار العراق

حديقتها الخلفية، ومنفذها الاقتصادي الأهم للتخلص من العقوبات الخانقة التي فُرِضت عليها، ووفقًا لمراقبين فإن طهران لم تكن لتنجو لولا سيطرتها على ثروات جارها.[19]

خاتمة

لا يُعرَف على وجه الدقة النتيجة التي ستنتهي إليها الاحتجاجات المتصاعدة في بلد شهد أزمات وجودية منذ سنة 2003. فتزايد القمع والعنف الممارس ضد المتظاهرين، والتزام الأخيرين باحتجاجاتهم ذات الطابع المدني السلمي- لا يمكن التكهن باستمراره على ذات الحال، ومن غير المتوقع أن يتخلى الزعماء السياسيون عن مكتسباتهم التي حصلوا عليها. يُحسب للحراك الجديد تجاوزه لمعضلة الطائفية، وتعبيره الصادق عن طموحات شرائح مجتمعية متنوعة، واختياره لمطالب قد يساعد تطبيقها الحقيقي على التخفيف من الأزمات التي يعانيها النظام الحالي. كما ينظر قطاع واسع من العراقيين إلى الحكومة الإيرانية بوصفها الراعية والمتحكمة بالطبقة السياسية الحالية؛ ولهذا تلقّت طهران النصيب الأكبر من السخط؛ لكونها اللاعب الأجنبي الأكثر تأثيرًا في العراق.

الهوامش والمراجع

1. نائب: 6000 مشروع وهمي بمبلغ 200 تريليون دينار عراقي ذهبت إلى جيوب زعماء الأحزاب المتنفذة في مقدمتهم المالكي، موضوع نشر في «شبكة أخبار العراق»، بتاريخ 18 سبتمبر 2019. للمزيد من التفاصيل: https://bit.ly/2LZNeR9
2. تصريح لعضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي، حيدر مسعود، نشر في «العربي الجديد»، بتاريخ 21 أبريل 2015. للمزيد من التفاصيل:
https://bit.ly/2E9Ym9C
3. الطبقة المطحونة وقود مظاهرات العراق: فقر وبطالة وفساد، موضوع نشر في «العربي الجديد»، بتاريخ 4 أكتوبر 2019، للمزيد من التفاصيل:
https://bit.ly/2PBIi5E
4. العراق في مقدمة مصدري النفط وفي ذيل مكافحة الفساد، موضوع نشر في «الحرة»، بتاريخ 3 أكتوبر 2019. للمزيد من التفاصيل:
https://arbne.ws/2YCFlGc
5. الاحتجاجات العراقية... حركة اجتماعية جديدة تتحدى السلطة الطائفية، مقالة للباحث الدكتور حارث حسن، نشرت أول مرة في الدورية الصادرة عن مركز كارينغي للشرق الأوسط بتاريخ 4 نوفمبر 2019، ثم ترجمتها إلى العربية ونشرتها في صحيفة المدى لطيفة الدليمي. للمزيد من التفصيل:
https://bit.ly/34aoKea
6. المرجع السابق.
7. لمزيد من التفصيل حول الموضوع، الرجوع إلى مئات الوثائق الاستخباراتية الإيرانية المسرّبة التي حصلت عليها The Intercept وNew York Times والتي تغطي العامين: 2014-2015:
https://theintercept.com/201918/11//iran-iraq-spy-cables/

8. خلال الاحتجاجات نشرت العديد من الأغاني الشعبية التي تُعلي من الهوية الوطنية، وتزدري القادة والسياسيين المرتهنين للقرار الأجنبي، كان من بينها أغنية «ذيل أعوج»، المنشورة بتاريخ 22 نوفمبر ضمن برنامج «البشير شو» على قناة DW الألمانية، والتي حصدت اهتمامًا شبابيًّا واسعًا رفعها لتكون ضمن الأكثر تداولاً في موقع يوتيوب على مستوى العراق بمشاهدات تجاوزت ثلاثة ملايين خلال أقل من أسبوع:

https://youtu.be/uXgT-hvf_1o

9. مركز تجميع بيانات النجف هو مشروع مشترك بين عدد من المنظمات، منها: (منظمة موجة، بصمة عراقية والربيع الأخضر). للرجوع إلى بقية تفاصيل الاستبيان يمكن الاستفادة من الرابط الآتي:

https://bit.ly/2RDnuxr

10. على سبيل المثال: اقتحم محتجو التيار الصدري في 2016 المنطقة الخضراء وسيطروا على مبنى البرلمان، ولم تنفذ الحكومة إجراءات في القمع كالتي استخدمتها مع احتجاجات تشرين الأول 2019م.

11. وفقًا للمتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط العراقية، عبد الزهرة الهندواي، في تصريح له نشر بتاريخ 12.12.2018 فإن نحو 3 ملايين و300 ألف مواطن عراقي، أي ما نسبته نحو 12٪، يعيشون في مجمعات سكنية عشوائية تفتقر إلى الخدمات، يتركز معظمها في بغداد، إلا أنها امتدت لتشمل بابل وكربلاء والنجف والقادسية وذي قار والمثنى وواسط. للمزيد عن الموضوع:

https://bit.ly/2P9yVeD

12. يرى الخبير الأمني والإستراتيجي، د. هشام الهاشمي، في حديث له لـ«الجزيرة نت»، نشر بتاريخ 12.10.2019، أن مظاهرات تشرين الأول 2019م، والمظاهرات السنية التي جرت قبلها بسنوات متشابهتان من «حيث حفاظهما على السلمية، والمطالب، واستفزاز السلطة لهم، إضافة إلى الاتحاد الديموغرافي في كلتا الحالتين، إذ كانت في 2013 سنية، وأما الحالية فهي شيعية بحتة». المزيد عبر الرابط التالي:

https://bit.ly/38sfFQZ

13. دراسة منشورة بعنوان: تظاهرات العراق: سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام، نشرت بتاريخ 15.10.2019 في مركز الجزيرة للدراسات. لمزيد من التفصيل:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019191015080122324/10/.html

14. وفقًا لحوارات أجراها الباحث مع شباب من مدينة الموصل، فإن السبب الرئيس الذي منعهم من الخروج يعود للخشية من اتهامهم بـ«الدعشنة» و«الإرهاب» و«البعثية»، كما يمكن تلمس وجود خوف من تكرار تجربة المظاهرات والاعتصامات، وما أفضت إليه في 2014 من احتلال للمدن وتخلي السلطات عن واجباتها تجاهها.

15. تطابقت هذه الاتهامات مع أخرى صدرت من مسؤولين إيرانيين. لاحظ التقرير الآتي المنشور في «إذاعة مونتي كارلو» بتاريخ 08.10.2019. المزيد من التفاصيل عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2qObCxD

16. أطلق هذا الوصف لأول مرة من قبل وزير الدفاع، نجاح الشمري، في 16 تشرين الثاني 2019، بعد وقوع أعداد كبيرة من القتلى والمصابين نتيجة لإطلاقات الرصاص الحي على المحتجين واستهدافهم في أماكن عدة في البلد من قبل قناصة مجهولين ومسلحين يرتدون السواد، وآخرين بملابس مدينة وأوجه ملثمة. الشمري اعتبر أن «الطرف الثالث» هو قوة «غير منضبطة» لا تنتمي إلى المنظومة الأمنية، لكنها أحدثت «خرقًا أمنيًّا كبيرًا» وتحاول خلق صراع «بين المتظاهرين والقوات الأمنية». المزيد من التفاصيل:

https://bit.ly/2PKDuek

17. الاحتجاجات العراقية... حركة اجتماعية جديدة تتحدى السلطة الطائفية، مقالة للباحث الدكتور حارث حسن، نُشرت أول مرة في الدورية الصادرة عن مركز كارينغي للشرق الأوسط بتاريخ 4 نوفمبر 2019، ثم ترجمتها إلى العربية ونشرتها في صحيفة المدى لطيفة الدليمي. للمزيد من التفصيل:

https://bit.ly/34aoKea

18. قدم رئيس الوزراء استقالته إثر مجزرة مروعة ذهب ضحيتها 32 قتيلًا، وأكثر من 220 جريحًا نتيجة لمحاولة قوات الأمن فضّ اعتصام بالقرب من جسر وسط مدينة الناصرية، ثم مطالبة المرجعية الدينية العليا في النجف، ممثلة بالسيد علي السيستاني، برحيل الحكومة، واختيار أخرى من قبل البرلمان. المزيد عبر تقرير منشور في «وكالة الأناضول» بتاريخ 04.12.2019:
https://bit.ly/2EbUBQP

19. ما عمق الشعور المعادي لإيران في العراق؟ حوارات نشرها مركز كارينغي للشرق الأوسط بتاريخ 14.11.2019، للمزيد:
https://carnegie-mec.org/diwan/80350